

ورشة عمل متخصصة حول الخطوط التوجيهية للتكامل الزراعي بين سوريا ولبنان

- **الزمان** : 2 كانون الأول 2004
- **المكان** : دمشق – دوما
- **تنظيم** : وزارة الزراعة في لبنان
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا
والأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني

البرنامج

الافتتاح:

- كلمة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني
- كلمة معالي وزير الزراعة اللبناني
- كلمة معالي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي السوري
- عرض توصيات الورشة السابقة التي انعقدت في بيروت
- أ. نصري الخوري
- م. الياس جوزف سكاف
- د. عادل سفر
- م. مالك يازجي

المحور الأول: الخطوط التوجيهية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) بين البلدين

- التوقعات المستقبلية للمنتجات الزراعية الممكن تبادلها بين البلدين في ظل سياسة انفتاح الأسواق وبحسب الميزة النسبية للإنتاج الزراعي في كلا البلدين.
- المحافظة على المساحات المزروعة أو زيادتها لتأمين الأمن الغذائي في ظل الظروف الحالية والمستقبلية... (البقوليات، القمح، الشوندر، القطن، الزيتون...).
- سياسات الدعم والجدوى منها.
- إيجاد زراعات بديلة (نباتات طبية وعطرية، بذور زيتية...).
- إقامة مصانع مشتركة لبعض الزراعات التصنيعية لاستيعاب الفائض من بعض السلع في كلا البلدين.
- تحقيق قيمة مضافة لبعض المنتجات الصناعية والزراعية التقليدية (زيت الزيتون، كشك، فريك وغيرها من مشتقات القمح، مربيات، كبيس، رب البندورة...).

المحور الثاني: الخطوط التوجيهية للتشريعات والقوانين اللازمة للتكامل الزراعي (النباتي والحيواني) بين البلدين

- استعراض القوانين والأنظمة التي تم إصدارها أو تحديثها مؤخراً في كلا البلدين ومدى توافقها مع مفهوم التكامل الزراعي بين البلدين.
- اقتراح التعديلات المناسبة للقوانين والتشريعات النافذة فيما يخص التكامل الزراعي بين البلدين.
- إتباع سياسة التعاقدات بين المزارع والمصنع مع الحفاظ على حقوق كل منهما واعتبار أن المزرعة والمصنع هي في نفس البلد.

المحور الثالث: الخطوط التوجيهية لتسويق وتبادل المنتجات الزراعية بشقيها (النباتية والحيوانية) بين البلدين

- إجراءات تصريف السلع الزراعية المنتجة في كلا البلدين في الأسواق المحلية والخارجية.
- مراكز التوضيب والتعبئة.
- النوعية والجودة (اعتماد المواصفات القياسية).
- المستندات الرسمية المطلوبة.
- التعاملات المالية.
- تبادل المعلومات التسويقية (الأسعار، الأنواع، الكميات...).
- تنظيم أسواق الجملة والمسالخ والتنسيق فيما بينها.
- إقامة شركات تسويقية مشتركة يطل نشاطها الأسواق العربية الأخرى والأوروبية.
- وسائل نقل المنتجات الزراعية والحيوانية الطازجة (تحسين نوعية هذه الوسائل وتنظيم عملها...).
- التعاون لإيجاد أسواق جديدة غير تقليدية.
- السلع الممكن استيرادها بصورة مشتركة لصالح البلدين.

الملخص

عقدت هذه الورشة في إطار التعاون والتنسيق والتكامل بين سوريا ولبنان من أجل صياغة علمية نهائية للخطوات المرورية المفترض تنفيذها للسير قدماً باتجاه تحقيق التكامل الزراعي، وتأتي أهميتها من كونها نقاط مراجعة وارتكاز لتوجهات مستقبلية تسهم في الارتقاء بمستوى العلاقات التبادلية الزراعية بين البلدين.

بدأت ورشة العمل بكلمات عن عمق العلاقات التاريخية بين سوريا ولبنان والرؤية الإستراتيجية التي رسمتها معاهدة الأخوة بينهما والتي خطلت آفاقاً للمستقبل وانطلاقاً للحاضر لتحقيق التكامل الزراعي المنشود.

هذه الرؤية تحدد مسارات مستقبلية لزراعة لبنانية- سورية متكاملة لا تتأثر بنظام فتح المنافذ أمام سلع الدول الأخرى التي يقيم معها البلدان اتفاقيات تحرير التجارة.

كما ان مناقشة الخطوط العامة ومسائل تنمية القطاع الزراعي ضمن برنامج وآلية عمل جديدة تعتمد في كلا البلدين تعتبر تسهلاً للوصول إلى نتائج سليمة صحيحة.

ناقشت مجموعات العمل في الورشة ثلاثة محاور، وخلصت إلى عدد من التوصيات الخاصة بالخطوط التوجيهية وهي:

- **تطوير وتنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وذلك عن طريق:**
 - العمل على تنسيق السياسات الزراعية من ناحية الموارد الطبيعية والإنتاج والتوجهات المستقبلية؛
 - دراسة أسباب عدم تصدير السلع الفائضة بين البلدين وتحليل النتائج لإيجاد الحلول اللازمة؛
 - إيجاد أساليب لدعم المنتج الزراعي مما يساعد على تطوير الإنتاج؛
 - تعزيز التعاون والتنسيق بين المراكز البحثية في البلدين واعتماد زراعات بديلة ذات ريعية عالية ونشر الأبحاث؛
 - إعطاء الأهمية للزراعات الإستراتيجية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي وخفض تكاليفها؛
 - وضع خطة مشتركة لتشجيع زراعة الأعلاف الحيوانية؛
 - وضع برامج وقائية مشتركة لمكافحة الآفات والأمراض الزراعية والحيوانية، تبادل الخبرات والمعلومات في مجالات حصاد مياه الأمطار واستخداماتها؛
 - استمرار التعاون بين الخبرات الفنية المختلفة؛
 - إسراع إنهاء عمل لجنة البرامج الوقائية وتحديد المنطقة العازلة على الحدود والبدء بتطبيق البرامج المتفق عليها.

- **التشريعات والقوانين اللازمة للتكامل الزراعي النباتي والحيواني بين البلدين:**
 - اتفق على تحديد المعوقات الإدارية التي تؤثر على تبادل المنتجات وإصدار تعليمات لتجاوزها؛

- إنشاء قاعدة معلومات زراعية لكلا البلدين توثق التشريعات والأنظمة النافذة في المجالات القانونية والفنية والتسويقية وإتاحتها لكافة الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي؛
- تشكيل لجان خبراء فنيين وقانونيين لوضع أطر قانونية تسهل إقامة شركات تسويق مشتركة؛
- إيجاد صيغة قانونية مشتركة لتنظيم عمليات الاستثمار والتعاقدات الزراعية؛
- تحضير مشاريع قوانين متماثلة في مجال مكافحة الإغراق انسجاماً مع الاتفاقات الدولية واتفاقية الشراكة الأوروبية وفض المنازعات التجارية؛
- متابعة إجراءات إبرام اتفاقية تسجيل الأدوية واللقاحات البيطرية؛
- وضع مذكرة مشتركة تتضمن الخطوط العريضة لموائمة قوانين الصيد البحري في البلدين.

● **تسويق وتبادل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني:**

- تشجيع إقامة شركات تسويقية مشتركة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية؛
- إعطاء الأولوية للتكامل في مجال تصنيع المنتجات الزراعية للاستفادة من القيمة المضافة؛
- التأكيد على توحيد إجراءات استيراد السلع المشتركة المطلوبة في البلدين خاصة المستلزمات الزراعية؛
- متابعة إنشاء لجنة تسهيل التجارة والنقل لحل المشاكل التجارية الخاصة بتخليص البضائع ونقلها؛
- توحيد المواصفات والمقاييس في البلدين وتشكيل لجنة فنية لذلك؛
- اعتماد شركات المراقبة العالمية في مجال الجودة في البلدين؛
- مواءمة المتطلبات الصحية واعتماد مراكز موحدة للرقابة الصحية رسمياً؛
- تقديم تسهيلات ومساعدات للحلقات الوسيطة في عمليات التسويق الخارجي وإيجاد مراكز توضيب موحدة في البلدين؛
- إيجاد حلول جذرية قانونية لتسليم المستحقات المالية للمصدرين في كلا البلدين؛
- تشكيل لجنة لمراجعة الشكاوى المتعلقة بتطبيق القرارات الصادرة أو المقترح إصدارها لتسهيل انسياب السلع بين البلدين.